أفضل من حظّ تعريف النحو وقد أدّت المصادر الّتي اعتمدوها إلى تأويل ضيّق من تصوّر العرب للإعراب وأفقده ثراءه وحرّف مضمونه.

وإذا عدنا إلى "إحياء النحو" باعتباره أكثر النصوص توجيها لقراءة المحدثين للتراث، لاحظنا أن تعريف الإعراب الّذي يعتمده مستمدّ من أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هشام الأنصاري. يقول ابراهيم مصطفى: «أساس بحثهم أن الإعراب أثر يجلبه العامل» [1] ويقول أيضا: «الإعراب أثر لعامل ظاهر أو مقدّر» [2] وهو قريب من قول ابن هشام في المصدر المذكور: «الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة [3].

وأوّل ما نعيبه على اعتماد هذا الضرب من المصادر، أنّه يوهم بإجماع النحاة على هذا التعريف. وفي ذلك تجميد للتّراث وقتل لثرائه. وذلك مخالف للواقع لأنّ النحاة العرب قد تجادلوا في حدّ الإعراب وكان لهم أكثر من موقف. يقول ابن يعيش: «واعلم أنّهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو. فذهب جماعة من المحقّقين إلى أنّه معنى، قالوا وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أوّلها. نحو هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والاختلاف معنى لا محالة. وذهب قوم من المتأخّرين إلى أنّه نفس الحركات وهو رأي ابن درستويه. فالإعراب عندهم لفظ لا معنى فهو عبارة عن كلّ حركة أو سكون يطرئ على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه» [4].

ثانيا إن ابراهيم مصطفى لم يختر حدّ الإعراب الّذي عليه أكثر النحاة وهو الّذي اختاره ابن يعيش وغيره، بل اختارأضعف حدّ للإعراب وأقلّه قبولا عند عامّة القدماء. ولئن كان من حقّه أن يعتمد الحدّ الّذي يرتضيه فليس له أن ينقد عامة النحاة انطلاقا من موقف قالت به أقليّة منهم. ونظنّ أنّ انطلاق "إحياء النحو" من هذا الموقف الّذي قال به بعض المتأخرين واعتبروا به الإعراب لفظا لا معنى هو

---

1 إحياء النحو ص 22

2 المصدر نفسه ص 22.

3 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص 22.

4 شرح المفصل ج 1 ص 72.